الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014

Human development in Algeria and its prospects in the development program 2010 - 2014

د. نصيرة قوريش
أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة -حسيبة بن بوعلي – الشلف
nassrkorch@yahoo.fr

ملخص

تهدف هذه المساهمة إلى تحديد مفهوم التنمية البشرية و قياسها حسب البرنامج الإنمائي للأُمم المتحدة ، وتسليط الضوء على واقع التنمية البشرية في الجزائر من خلال تطور مؤشرات دليل التنمية البشرية التي تعكس التقدم المحرز على صعيد التنمية البشرية ونقاط الضعف والثغرات فيها . كما تهدف الدراسة الى الاشارة إلى أهم المشاريع المنتظر تطبيقها ضمن البرنامج الخماسي للتنمية 2010 – 2014 ، باعتبار أن تحقيق التنمية البشرية المستدامة من الأهداف الإنمائية لمنظمة الأمم المتحدة التي تعهدت كافة الدول المختلفة الوفاء بها بحلول عام 2015 .

الكلمات الدالة : التنمية البشرية ، قياس التنمية ، دليل التنمية ، مؤشرات التنمية .

Résumé

Le Rapport sur le développement humain de 1990 a eu une résonance révolutionnaire en remettant en question la croyance dominante selon laquelle le produit intérieur brut (PIB) était un moyen adéquat etsuffisant pour mesurer la croissance économique, et en introduisant un nouvel indice de développement humain (IDH) . Il appela à une approche différente de l'économie et du développement, une approche qui placerait les gens en son centre des préoccupations.

En quoi consiste le concept du développement humain ? Et quelles sont les composantes d'IDH en général et ses caractéristiques en Algérie ? Et quelles sont les perspectives de développement humain en Algérie?

Notre étude tentera d'apporter quelques éléments de réponse à travers quatre axes qui feront l'objet des sections successives.

La première section cherche à définir la notion du développement humain durable.

La seconde s'intéresse à la mesure des dimensions du développement humain. Ensuite, nous essayerons dans une troisième section de présenter l'indice du développement humain en Algérie dans ses différentes composantes pour illustrer et analyser les résultats obtenus en matière de développement humain.

Et enfin, la quatrième section aborde la nouvelle initiative qui se veut ambitieuse pour la période 2010-2014, et ce dans le cadre du plan quinquennal de développement.

Key words : human development, measurement development, manual development, development indicators

مقـــدمة:

إتسم العقد الأخير من القرن الماضي بتنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وأصبح الطريق للإندماج الإيجابي في منظومة الاقتصادات المتقدمة رهناً بما يمكن إحرازه و تحقيقه في مجال التنمية البشرية من تعليم وصحة وحقوق سياسية، وقبل كل ذلك زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي. وبناء على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل مكوناتها وأبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية، والتنمية الاجتماعية، وتكوين رأس المال البشري، أو رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة. و يتطلب تحقيق التنمية البشرية حجم معيّن من الإنفاق يختلف من دولة إلى أخرى و يحتاج إلى تدخل الدولة في مجالاتها خاصة المجالات الاجتماعية و الضمان الاجتماعي، و الإسكان، و المياه النظيفة و الصرف الصحي. فهي مازالت مسؤولة عن التعليم والصحة و المرافق العامة.

وقد أدركت دول العالم ومنها الجزائر أهمية الاهتمام بالعنصر البشرى بإعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية، فهو وسيلتها وغايتها. فقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة في هذا المجال في إطار البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر. فهل حققت سياسات العقدين الماضيين أهداف التنمية البشرية ؟ و ما هي سمات دليل التنمية البشرية ؟ و ما حجم الموارد و الاستثمارات التي رصدت لإنجاز أهداف التنمية للألفية في إطار برنامج التنمية 2010–2014؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنمية البشرية في الجزائر من خلال عرض و تحليل حالة التنمية البشرية وفق مؤشرات دليل التنمية البشرية لعام 2010 من ناحية، و إلى رصد آفاق تطوير التنمية البشرية من خلال الوقوف على الأهداف الإنمائية للألفية في الخمس سنوات القادمة أي حتى عام 2014 ، من ناحية أخرى.

و لإتمام الدراسة تم تقسيم العمل للمحاور الرئيسية التالية :

أولا : مفهوم التنمية البشرية.

ثانيا : قياس التنمية البشرية.

ثالثا: واقع مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر.

رابعا : الأهداف الإنمائية في ظل برنامج التنمية 2010–2014.

أولا : مفهوم التنمية البشرية

عكف برنامج الأمم المتحدة الانمائي في نشاطه على الجوانب البشرية للتنمية مشجعا على بروز رؤية جديدة للتنمية، تم توضيحها من خلال التقارير السنوية للتنمية البشرية التي يصدرها منذ عام 1990. و بحلول عام 1993، أطلق البرنامج هذه الرؤية الجديدة للتنمية تحت عنوان «التنميةالبشرية المستدامة». التي تضع الإنسان في قمة سلم أولوياتها و تنسج التنمية حوله، لا أن تنسجه حول التنمية، من خلال التأكيد على أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم [1] .إذ أعيد الاعتبار للفكرة القائلة بأن الناس هم وسيلة التنمية و غايتها، لا وسيلتها فحسب.

وقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1990 تعريف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات الناس[2]. والواقع أن الخيارات هي تعبير عن مفهوم أرقى، يعود إلى الاقتصادي (امارتيا صن) الذي يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات [3] . ومن حيث المبدأ ، فإن هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية

وتتغير بمرور الوقت، إلا أن الخيارات الأساسية الثلاث هي كالآتي:

أ- أن يحيا الانسان حياة مديدة و صحية.

ب- أن يكتسب المعرفة.

ج - أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1990 أنه إذا لم تتحقق هذه الخيارات الأساسية الثلاث تصبح خيارات كثيرة غير متاحة وتظل فرص كثيرة بعيدة المنال، وبالإضافة إلى هذه الخيارات يتضمن مفهوم التنمية البشرية خيارات كثيرة يقدرها الناس تقديرا فائقا، و من بينها الحريات السياسية و الإجتماعية والإقتصادية

والثقافية، وكذلك التمتع باحترام الذات، والتمكين بالإحساس بالإنتماء إلى المجتمع، وفرص الإبداع و الإنتاج، وضمان حقوق الإنسان و غيرها [4] .

ويعرف تقرير التنمية البشرية لعام 1993، التنمية البشرية على أنها « تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس». وهذا يعني الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الإقتصادي الذي يحققوه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل إمرئ فرصة المشاركة فيها [5]. أي أن التنمية البشرية تؤكد على جانبين، أحدهما هو تشكيل القدرات البشرية في مجالات الصحة و التعليم والمعرفة ومستوى الرفاه، والآخر هو تمكين البشر من إستثمار قدراتهم سواء للتمتع في أوقات الفراغ أو في الإنتاج أو للمساهمة في المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية وغيرها.

وبصدور تقرير التنمية البشرية لعام 1994 تم تعريف التنمية البشرية المستدامة على أنها هي نموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى

أقصى حد ممكن و توظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات، و هو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل [6].

كما يضيف ذات التقرير أن التنمية البشرية المستدامة «هي تنمية موالية للناس، وموالية لفرص العمل، وموالية للطبيعة، فهي تعطي أقصى أولوية للحد من الفقر، وللعمالة المنتجة، والتكامل الإجتماعي و لإعادة تأهيل البيئة ...و هي تجعل بالنمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسينات في حياة البشر دون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة» [7].

ويمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة بأنها استراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الانسان وبناء قدراته و توسيع خياراته، في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وكذلك الصحية والبيئية والتعليمية و غيرها، مع التأكيد على الإنصاف و العدالة في توزيع الثمار سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء، «وذلك لجعل الانسان مؤهلا وقادرا على إستثمار المنافع التي تهيؤها العولمة و مواجهة و/أو تقليل التحديات التي تفرضها» [8].

وخلاصة يمكن القول أن موضوع التنمية البشرية يتحدد في الجوانب التالية:

- يجب على التنمية البشرية أن تجعل الناس محور إهتماماتها.

- أن الغرض من التنمية هو توسيع جميع خيارات الإنسان، و ليس الدخل وحده، ومن ثم يركز مفهوم التنمية البشرية على المجتمع بأكمله، وليس على الإقتصاد فقط.

- أن التنمية البشرية معنية بتوسيع القدرات البشرية من خلال الاستثمار في الناس و بتأمين الاستخدام الكامل للمهارات.

- «وهي تعتبر النمو الاقتصادي أساسيا و لكنها تؤكد على الحاجة إلى إيلاء إهتمام لنوعيته و توزيعه، وتحلل باستفاضة صلته بحياة البشر، كما أنها تعالج الخيارات القابلة للاستدامة من جيل إلى جيل» [9].

ومن هذا المفهوم نستخلص أنّ التنمية البشرية تطرح إستراتيجية تنموية تبدأ وتنتهي بالناس، أي أن تكون التنمية للناس و بواسطتهم ومن أجلهم. وهي تقوم على أساس أربعة عناصر هي[10]: الإنتاجية، العدالة، الاستمرارية، والمشاركة.

أي لابد من زيادة قدرات الأفراد التعليمية و الصحية والتدريبية حتى تزداد الإنتاجية و يزداد الدخل وتزداد القدرة على إشباع الحاجات. و من ناحية أخرى لا بدّ أن تتاح أمام جميع الأفراد فرص متساوية للمساهمة في صنع التنمية و الاستفادة من ثمارها و هو ما يكفل عدالة التوزيع، كما لا يجب أن تقتصر إتاحة الفرص المتساوية بين أبناء الجيل الحالي فقط، و إنما أبناء الجيل الحالي من ناحية، و أبناء الأجيال المقبلة من ناحية أخرى، وهو ما يضمن استمرارية التنمية. ويتضمن عنصر الاستمرارية ضرورة المحافظة على البيئة للأجيال القادمة. كما يتعيّن مشاركة الأفراد في إتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم حتى تكون التنمية لهم و بهم.

فلاشك أن التعليم بمختلف أطواره هو الآلية المتفق عليها لتنمية القدرات والمواهب. فالمجتمع الذي تزيد فيه نسبة المتعلمين يختلف عن المجتمع الذي مازال تسوده الأمية والجهل، لذا يتزايد الوعي لدى جميع المجتمعات بضرورة الرفع من المستوى العلمي وإلزام الحكومات بالتدخل بإعانات الأسر الفقيرة وإلزامها على إلحاق أولادها بالمدارس وذلك لزيادة القاعدة المتعلمة. وحتى يلعب التعليم دوره في التنمية البشرية يجب إتاحة الفرصة أمام كل إنسان لتنمية قدراته العلمية.

كما تعتبر الخدمات الصحية من بين الوسائل الهامة في تنمية الموارد البشرية، من خلال ما توفره للموارد البشرية من رعاية صحية وحماية ضد الأمراض، الأمر الذي يساهم في طول العمر وتخفيض الوفيات. يعتبر تمتع الإنسان بصحة جيدة هدف أساسي للتنمية البشرية ووسيلة للتعجيل بها لأن الصحة الجيدة تساهم في النمو الاقتصادي من عدة نواحي:

- من زاوية إنتاجية العمل: إن الصحة الجيدة تعطي للفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم مما يساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية.

- تحسين استخدام الموارد الطبيعية: تسمح الصحة الجيدة لأفراد المجتمع باستخدام الموارد الطبيعية يتعذر الوصول إليها بسبب المرض.

-زيادة فعالية التعليم: يساعد تمتع الأفراد من تحقيق المكاسب الثلاثة في مجال التعليم وهي الالتحاق بالمدارس، والقدرة على تحصيل التعليم، والمشاركة في التعليم.

وحدد تقرير البنك الدولي الذي أعده عن التنمية في العالم لسنة 1993 ضرورة أخذ البلاد النامية بسياسات حاسمة في مجال الصحة من أجل تحقيق التنمية تتلخص فيما يلي:

-توجيه موارد استثمارية أكبر لأنشطة الصحة العامة ذات المر دودية الأعلى للتكاليف. والتي بوسعها أن تحسن كثيرا من صحة الفقراء .ويتفاوت هذا النوع من أنشطة الصحة العامة ذات المردود الأكبر من بلد لآخر.

- تخصيص أفضل للإنفاق الصحي على الخدمات العلاجية، حيث ينبغي أن تستثمر الحكومات في البنية الأساسية الصحية بالمراكز عن طريق توسيع برامج التدريب لأعوان

الرعاية الطبية كالممرضات، القابلات الخ.. وتحسين الوحدات الصحية، والمراكز الصحية.

-زيادة كفاءة البرامج الصحية الحكومية ، وبالخصوص في إدارة الأدوية .

ثانيا : قياس التنمية البشرية

1 ـ **دليل التنمية البشرية** : إكتسب مفهوم التنمية البشرية دفعا قويا بإدخال مقياس دليل التنمية البشرية الرقم القياسي للتنمية البشرية الذي أطلق في التقرير الأول لعام 1990. وكان دليلا حديث التصميم، يرتكز أو على مفهوم جديد في ذلك الوقت، ولكنه بسيط، إذ يقول بأن التنمية البشرية لا تقاس بالنمو الاقتصادي فحسب كما كانت الممارسة حينئذ، بل تقاس بالإنجازات القابلة للقياس التي تحققها البلدان في الصحة والتعليم. وهو دليل مركب يقيس معدل إنجازات البلد في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي:

- طول العمر (مقاسا بتوقع العمر عند الولادة) .

-المعرفة وتقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومعدل مجموع الإلتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

-مستوى المعيشة (مقاسا بالقدرة الشرائية بالإستناد إلى معدل الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد).

ولقياس دليل التنمية البشرية يتم تحديد أدنى قيمة وأقصى قيمة على مستوى العالم بالنسبة لكل معيار من المعايير السابقة. وبناءا على تقرير الأمم المتحدة فإنه تم تبني القيم القصوى، والدنيا للمؤشرات المكونة للدليل حسب الترتيب وهي:

- العمر المتوقع عند الولادة (25سنة، 85 سنة).
- الأمية للكبار (0 %، 100%).
- متوسط سنوات الدراسة (15 سنة، صفر سنة) .

ثم يتم حساب ما يسمى بمستوى الانجاز لكل معيار كما يلي :

$$\text{مستوى الانجاز للمعيار} = \frac{\text{قيمة المعيار في الدولة} - \text{الحد الأدنى للمعيار}}{\text{الحد الأقصى للمعيار} - \text{الحد الأدنى للمعيار}}$$

و تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين القيمتين الصفر و الواحد. و هو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها. حيث ترتفع التنمية البشرية كلما إقترب المؤشر من قيمته العظمى و تنخفض كلما إقترب من القيمة الصفرية. ولذلك تم تصنيف الدول تنازليا وفق الدليل المحسوب كما يلي:

- الدول ذات التنمية البشرية العالية من 0.80 فما فوق.
- الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بين 0.5 وأقل من 0.8.
- الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة تحت 0.5 .

وقد وجهت لهذا المقياس عدة إنتقادات أبرزها بساطته الشديدة التي يعتقد معها الوصول إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهية الإنسانية و تغيراتها و ذلك نظرا لإغفالها عددا من المؤشرات المعبرة عن الجوانب المختلفة للرفاهية الإنسانية. ومن بين السلبيات التي تحيط بالمؤشرات الثلاث مثلا فقد لا يعبر مؤشر توقع الحياة عند الميلاد بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية للأفراد، وقد لا يعكس معدل الأمية لدى البالغين مستوى التعليمي و مدى مساهمته في اكتساب المعرفة وتنمية قدراتهم، وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل الإجمالي فهو مؤشر مشكوك في دقته عند الأخذ في الحسبان عدم العدالة في توزيع الدخل.

ولتدارك هذا النقص عمدت التقارير الموالية إلى إدخال معايير أخرى لقياس التنمية البشرية وتتمثل في : دليل التنمية المعدل للجنس، ودليل المشاركة المعدل للجنس، ودليل الفقر التنموي.

وبعد بعد عشرين سنة من إ ستخدام هذا الدليل تم إدخال بعض التغييرات والتعديلات عليه وذلك باستخدام بيانات و منهجيات لم تكن متاحة في معظم البلدان في عام 1990، لقياس أبعاد الدخل و التعليم والصحة وفقا لما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 والذي صدر تحت عنوان: «الثروة الحقيقية للأمم :مسارات إلى التنمية البشرية» [11].

فنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حل محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لحساب تحويلات العاملين من الخارج و المساعدة الإنمائية الرسمية مثلا في قياس الدخل. و قد أزيل الحد الأعلى للدخل بهدف ترجيح قيمة الدليل للسماح للبلدان التي تتخطى عتبة 40.000 دولار من قياس المستوى الحقيقي للدخل على نحو أفضل.

وفي التعليم إستعيض بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة عن معدل الإلتحاق الإجمالي بالمدارس و بمتوسط سنوات الدراسة للكبار عن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة. و الهدف من ذلك هوتقديم صورة أوضح عن وضع التعليم في كل بلد.

وفي مجال الصحة يبقى متوط العمر عند الولادة المؤشر الرئيسي. وتجمع مؤشرات الأبعاد الثلاثة هذه و ترجح لتكوين القيمة النهائية لدليل التنمية البشرية التي تتراوح بين صفرو واحد. وتصنف البلدان حسب موقعها في ترتيب دليل التنمية البشرية في أربع فئات هي :

أ- فئة التنمية لبشرية المرتفعة جدا.

ب- فئة التنمية البشرية المرتفعة.

ج- فئة التنمية البشرية المتوسطة.

د- فئة التنمية البشرية المنخفضة.

و يدرج أي بلد في فئة التنمية المرتفعة جدا إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية أكثر من 75 ، وفي فئة التنمية البشرية المرتفعة إذا تراوحت بين 51 و 75، وفي الفئة المتوسطة إذا كانت بين 26 و 50 و في الفئة المنخفضة إذا كانت أدنى من 26.

2 - دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس : يستخدم دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات التي يستحدمها دليل التنمية البشرية، و الإختلاف بينهما في دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس إذ يعدل متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع و التحصيل التعليمي و الدخل وفقا لدرجة التفاوت في الإنجاز بين الرجل و المرأة. ويعدل دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس أيضا بالقيمتين القصوى و الدنيا للعمر المتوقع لمراعاة كون المرأة تعيش عادة عمرا أطول من عمر الرجل، و القيمة القصوى بالنسبة للمرأة هي 87.5 سنة بينما القيمة الدنيا هي 27.5 سنة، والقيمتان المقابلتان بالنسبة للرجل هما 82.5 سنة و 22.5 سنة.

وحساب دليل الدخل أكثر تعقيدا إلى حد ما، فقيمتا نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) للإناث و حصة الذكور من الدخل المكتسب. وهاتان الحصتان بدورهما تقدران من نسبة أجور الإناث إلى أجر الذكور و النسبة المئوية لحصة الإناث و حصة الذكور من عدد السكان النشطين إقتصاديا. و بما أنه لا تتوفر بيانات عن نسبة الأجور فإنه يستخدم قيمة تبلغ 75 بالمئة و تعامل تقديرات نصيب الفرد للإناث و الذكور من الدخل (بالدولارحسب تعادل القوة الشرائية) بالطريقة نفسها التي يتعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية ثم تستخدم في حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي .

3 - دليل التمكين الجنساني : يستخدم مقياس التمكين الإنساني متغيرات مبنية صراحة لقياس التمكين النسبي للرجل وللمرأة في المجالات السياسية والإقتصادية وتختار أول مجموعتين من المتغيرات للتعبير عن المشاركة الإقتصادية و سلطة صنع القرارات الإقتصادية النسبة المئوية لحصتهما من الأعمال المهنية و الفنية، وفئات المهن هذه عديدة و محددة تحديدا واسعا، ونظرا لإختلاف عدد الأفراد الذين تشملهم كل فئة، فإنه يتم حساب الدليل المفصل لكل فئة ثم يجمع الإثنين معا.

والمتغير الثالث هو النسبة المئوية لكل من المرأة و الرجل من المقاعد البرلمانية و يختار للتعبير عن المشاركة السياسية و سلطة صنع االقرارات السياسية.

وفيما يتعلق بجميع هذه المتغيرات الثلاثة يتم إستخدام منهجية تحديد متوسط مرجح بعدد السكان للتوصل إلى نسبة مئوية عادلة موزعة بالتساوي لكلا الجنسين معا، ثم يتم وضع الدليل الخاص بكل متغير عن طريق قسمة النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي.

4 - دليل الفقر البشري : يقيس دليل الفقر البشري التقدم العام في تحقيق التنمية البشرية،» إذ يعطي صورة التوزيع و يقيس تراكم نواحي الحرمان الذي لايزال قائما، فهو يقيس الحرمان من حيث أبعاد التنمية البشرية الأساسية نفسها التي يقيسها دليل التنميةالبشرية، و هذا الدليل هومقياس متعدد الأبعاد للفقر» [12].

وهناك دليلان للفقر البشري، أحدهما خاص بالبلدان النامية و يسمى دليل الفقر البشري - 1 ، و الآخرخاص بالبلدان المصنعة و يسمى دليل الفقر البشري - 2 .

حيث يركز الأول على نواحي الحرمان من خلال ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في كل من : البقاء على قيد الحياة (التعرض للموت في سن مبكرة جدا) ، المعرفة (الاستبعاد من عالم القراءة و الاتصال) ، وبمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام. بينما يركز دليل الفقر البشري - 2 على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الانسان وهي طول العمر ، والمعرفة ، ومستوى المعيشة اللائق ، والاستبعاد الاجتماعي.

ثالثا : واقع مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

تحت عنوان « الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية »، أعلنت منظمة الأمم المتحدة يوم الخميس 04 نوفمبر تقرير التنمية البشرية لعام 2010، ويشير التقرير إلى أن الجزائر حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية. و أنها تعد من بين 10 بلدان في العالم ذات تنمية بشرية عالية في ضوء التغيرات التي شهدها البلد والسياسات المنتهجة لتحسين رفاهية المواطنين. حيث عرفت تطورا بنسبة 53 % خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010 وأن التطور الذى حققته في مؤشر التنمية البشرية مهم جدا [13].وأنها تحتل المرتبة التاسعة عالميا ضمن الدول التي حققت «أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية من حيث المؤشر المفصل للتنمية البشرية خلال الفترة 1970-2010»، بعد كل من السعودية التي جاءت في المرتبة الخامسة وتونس السابعة وقبل المغرب بالمرتبة العاشرة. في حين احتلت المرتبة الخامسة عالميا ضمن الدول التي حققت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية من حيث «المؤشر غير النقدي للتنمية البشرية» أي خارج الناتج الداخلي الخام مما يثبت سدادة و نجاعة السياسات العمومية الموجهة لبلوغ هذا الهدف بالنظر إلى الجهود المبذولة خلال الفترة 1999-2010. موضحا أن» مصدر هذا التقدم ليس إيرادات النفط والغاز كما قد يفترض»، بل هو نتيجة « للإنجازات الكبيرة التي حققتها هذه البلدان في الصحة والتعليم، أي في البعدين غير المرتبطين بالدخل من دليل التنمية البشرية» [14] .

1 - الجزائر حسب ترتيب دليل التنمية البشرية : فيما يتعلق بترتيب دليل التنمية البشرية لهذا العام، جاءت الجزائر في المركز 84 محققة تقدما بـ 20 نقطة بعدما

كانت العام الماضي في المرتبة 104 وبهذا أصبحت تنتمي إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة. لكن رغم هذا التقدم تبقى الجزائر في المركز الأخير بين الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة. والجدول التالي يوضح لنا ترتيب دليل التنمية البشرية للدول العربية حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010 . و تجدر الاشارة إلى أن هناك بعض الدول العربية التي أسقطت من التقرير منها العراق، فلسطين ، لبنان نظرا لعدم توفر البيانات عن جميع عناصر دليل التنمية البشرية بإستثناء الدخل القومي الإجمالي[15].

الجدول رقم1 : ترتيب دليل التنمية البشرية للدول العربية لعام2010

الدول	ترتيب دليل التنمية البشرية	الدول	ترتيب دليل التنمية البشرية
الإمارات العربية المتحدة	32	الجزائر	84
قطر	38	مصر	101
البحرين	39	سوريا	111
الكويت	47	المغرب	114
الجماهرية العربية الليبية	53	اليمن	133
المملكة العربية السعودية	55	موريتانيا	136
تونس	81	السودان	154
الأردن	82	/	/

المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على معطيات تقرير التنميةالبشرية : 2010 من الموقع الالكتروني
http : //hdr.undp.org/en statistics/hdi

نلاحظ من خلال الجدول أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل المركز الأول بين الدول العربية، وفي المرتبة 32 على الصعيد العالمي، ما يجعلها في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً. كما جاءتا قطر والبحرين في المركزين 38 و 39 على التوالي و الكويت في المركز 47 وليبيا 53 والسعودية 55 وتونس 81، والأردن 82 ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة.

وبالمرتبة التي حققتها الجزائر نستطيع القول بأنها في أحسن حال مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى التي مازالت ضمن فئة التنمية البشرية المتوسطة كمصر التي جاءت في المركز 101 و سوريا في المرتبة 111 والمغرب بـ 114 و دولة اليمن و موريتانيا والسودان التي صنفت ضمن فئة التنمية البشرية المنخفضة بالمراكز التالية على التوالي : 133، 136، 154.

2 – تطور دليل التنمية البشرية : أما فيما يتعلق بتطور مؤشر دليل التنمية البشرية تفيد بيانات الجدول رقم 2 أدناه ، أن هذا المؤشر يعرف تطورا مطرد على مدى 20 سنة. حيث إنتقل من 0.537 سنة 1990 إلى 0.602 سنة 2000 وإلى 0.677 سنة 2010 . ويعود إنخفاض المؤشر في فترة التسعينيات إلى الظروف المالية والإقتصادية والاجتماعية التي سادت الجزائر آنذاك و التي إنعكست سلبا على مسار التنمية بصفة عامة. ولكن بفضل المجهودات التي بذلت من خلال تطبيق بعض الاجراءات خاصة مع حلول الألفية الجديدة ضمن برامج الانعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو وإنجاز الاستمارات في مجالات الصحة والتعليم والسكن وغيره من القطاعات بدأ يعرف مؤشر دليل التنمية البشرية تحسن سنة تلو الأخرى. حيث إنتقل من 0.564سنة 1995 إلى 0.651 سنة 2005 وإلى 0.677 سنة 2010 مما سمح للجزائر بأن تحرز على ترتيب 84 عالميا و بالتالي إنتقالها من فئة التنمية البشرية المتوسطة سنة 2009 إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة .

و بالرغم من المكانة التي إحتلتها الجزائر ضمن تقرير 2010 إلا أنها لم ترق طموحات ممثلي الحكومة، حيث «عبر بعض الأعضاء كوزير الصناعة و وزير التضامن عن تذمرهم من هذه النتائج، وأنها تبقى دون المستوى المرغوب بالنظر إلى الإنجازات التي حققت في مجالات الصحة، التعليم المياه و الصرف الصحي ..الخ»[16].

الجدول رقم 2 : تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر
(1990 – 2010)

0.573	1990	1995	2000	2005	2009	2010
دليل التنمية البشرية	0.573	0.564	0.602	0.651	0.671	0.677

المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على معطيات تقرير التنميةالبشرية : 2010 من الموقع الالكتروني
http : //hdr.undp.org/en statistics/hdi

3 – تطور مؤشرات دليل التنمية البشرية: تتمثل مؤشرات دليل التنميةالبشرية لسنة 2010 في معدلات خاصة بالصحة ، التعليم و المستوى المعيشي معبرا عنهم بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة و متوسط سنوات الدراسة للكبار، و نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وقد ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في البلدان العربية إرتفع من 51 سنة في عام 1970 إلى 70 سنة حالياً، وهو ما يمثل أفضل تحسن شهدته مناطق العالم، و يصل في الجزائر إلى 73 سنة. كما أشار التقرير إلى إ نخفاض وفيات الرضع في الدول العربية من 68 وفاة لكل 1000 ولادة عام 1970 إلى 38 حالة وفاة لكل 1000 ولادة اليوم إلى ما دون المعدل العالمي البالغ 44 حالة وفاة لكل 1000 من المواليد الأحياء. و لمعرفة المقاباييس المكونة لدليل التنمية البشرية و المتعلقة بالتعليم

و الصحة ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حسب ما جاء في تقرير 2010 للجزائر و بعض الدول العربية أنظر الملحق رقم (1).

فبخصوص المؤشر المتعلق بالتعليم تشير الإحصائيات إلى تضاعف معدل الإلتحاق بالمدارس في البلدان العربية خلال العقود الأربعة الماضية، إذ إرتفع من 34 في المئة عام 1970 إلى 64 في المئة عام 2010 [17] .

ووفق التقرير فإن الجزائر تخصص 4.3 % من الناتج الداخلي الخام إلى قطاع التربية والتعليم ، ونسبة 3.6 % للصحة و نسبة0.1 % للبحث [18].

ويبقى قطاع التربية في الجزائر مصدر قلق و توتر إجتماعي، حيث تشير الإحصائيات المقدمة في التقرير المقدم من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي بمساعدة برنامج الأمم المتحدة إلى أن التسرب المدرسي قد بلغ مستويات عالية جدا [19]. وتتوزع نسبة التمدرس في التعليم في الطور الثانوي إلى: 46.01 % بالنسبة للبنات، و 31.66 % للذكور. هذا الأخير يبين لوحده العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري.

وما يمكن قوله من هذا التذكير الإحصائي السريع، هو أن نسبة 23 % فقط من بين المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي، أي ¼ المتمدرسين، وهو ما يعني ¾ لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم، فكيف يتوزع المتسربون من التعليم؟ إن مقاطعة التمدرس تمس 31.8 % من الأفراد الذين يتراوح عمرهم بين 6 . 24 سنة، وهم يتوزعون كالتالي :

التسرب الطوعي	% 33.58
الطرد	% 10.95
البعد عن المدرسة	% 10.22
قرار الأولياء	% 21.7

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، التنمية البشرية في الجزائر، 2007/04/04 ، من الموقع الالكتروني www.ech-chorouk.com

و حسب نفس التقرير، يمثل عدد المتسربين في الأماكن الريفية ضعف التسرب في لوسط الحضري، كما أن التسرب في أوساط الفتيات يفوق مرتين المتسربين من الذكور لدى الفئة ما بين 6 و15 سنة.

أما فيما يخص مستوى المعيشة، فلقد أوضح تقرير التنمية البشرية لعام 2010 أن المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي يقدر بحوالي 81 % من إجمالي سكان الدول العربية يقل متوسط نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي عن المتوسط العربي العام، إذ تقع عشر دول دون ذلك المتوسط العام وهي الجزائر، الأردن، المغرب، سورية، مصر، جيبوتي، السودان، العراق، اليمن ،موريتانيا. ومن جانب آخر، يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن المتوسط العربي العام في تسع دول ، هي قطر، الإمارات، الكويت، البحرين، السعودية، عمان، لبنان، ليبيا وتونس. ويتباين متوسط نصيب الفرد من الناتج في دول هذه المجموعة، حيث يتراوح في كل من قطر والامارات والكويت والبحرين بين حوالي 32116 دولارا في قطر وحوالي 13929 دولارا في البحرين، ويتراوح في باقي دول هذه المجموعة بين حوالي 9460 دولارا في السعودية وحوالي 2720 دولار في تونس [20].

وتجدر الاشارة إلى أن تقرير الأمم المتحدة إعتمد لهذا العام ثلاثة أدلة جديدة لرصد التقدم في التنمية البشرية ويقيس الأول عدم المساواة في حين يقيس الثاني الفوارق بين الجنسين وأما الدليل الثالث فيقيس الفقر متعدد الأبعاد. ويقيس التقرير أثر عدم المساواة على التنمية البشرية وخاصة الفوارق في الصحة والتعليم والدخل. حيث يوضح أن دليل التنمية البشرية في البلدان العربية يخسر من قيمته بسبب عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة. وتسجل المنطقة العربية أكبر معدل للخسائر بسبب عدم المساواة في توزيع التعليم حيث تبلغ الخسارة 43 % مقابل متوسط يبلغ 28 % لمجموعة من 139 بلدا طبق عليها دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة. وقال التقرير أن حجم الخسائر على دليل التنمية البشرية في الدول العربية بسبب الفوارق بين الجنسين بلغ 70 %مقابل متوسط عالمي يبلغ 56 %. وسجل اليمن أكبر خسارة في قيمة دليل التنمية البشرية (85 %) بسبب الفوارق بين الجنسين.

فبالنسبة لمؤشر الفقر في الجزائر و بناءا على التقرير السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر الذي أصدره المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد تم التوصل إلى أن مؤشر الفقر قد تراجع بين 1995 و 2005 من 25.23 % إلى 16.60 % [21] و يعود الفضل في هذا التحسن في مكافحة ظاهرة الفقر إلى برامج دعم الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. و يشير نفس التقرير إلى أن ثلث الأسر الجزائرية تعاني من متاعب مالية.

رابعا: الأهداف الإنمائية في ظل برنامج التنمية 2010-2014.

يعتبر الإنسان غاية عملية التنمية، وفي نفس الوقت يعتبر الركيزة الأساسية لها، بل إنه بغير الاستثمار في التنمية البشرية، جنبا إلى جنب مع الاستثمار في المدخلات المادية فإن عائدات عملية التنمية ستتناقص بدرجة كبيرة، وذلك بإعتبارها محصلة لكل من الاستثمار البشري والمادي. لذا فإن الاهتمام بالتعليم والقدرات والمهارات المعرفية، وبصحة الإنسان النفسية والعقلية والبيولوجية، وتوفير الغذاء

المتوازن واللازم، والخصائص الشخصية والمعرفية للإنسان ضروري للإرتقاء بالتنمية البشرية وبالتالي بالتنمية المستدامة. ووعيا من الجزائر بكل هذا أولت الحكومة في برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 الذي تتخذه لمواصلة وتدعيم مسار التنمية مكانة متزايدة الأهمية للتنمية البشرية. حيث يخصص البرنامج ميزانية معتبرة تقدر بـ9.386ر6 مليار دج أي ما يعادل نسبة 44.24 من مجموع الاستثمارات التي تقدر بـ 21.214مليار د.ج (286 مليار دولا)، لهذا المحور الهام الذي يدرج تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية بالاضافة إلى قطاعات الشبيبة والرياضة و الثقافة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين.

ويوضح الملحق رقم (2) توزيع الغلاف المالي الذي يفوق 1000 مليار د.ج الموجه إلى التنمية البشرية حسب القطاعات الذي يتوقع من خلاله إنجاز مايلي [22] :

1 - قطاع التربية والتعليم : هدفا للارتقاء بهذا القطاع، خصصت له مبلغ يقدر 852 مليار دينار في إطار البرنامج الخماسي لانجاز عدة هياكل و بنى تربوية ضرورية لتوفير التعليم لكل طفل جزائري. حيث ينتظر إنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات ومطاعم ونصف داخليات والتي أوكلت مهمة إنجازها لوزارة التربية الوطنية.

كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من أجل توفير 600.000 مقعد بيداغوجي و400.000 سرير و44 مطعما جامعيا وغلاف مالي بحوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهد و82 مركزا للتكوين و58 داخلية.

2 - قطاع الصحة و المياه : للقضاء على المشاكل التي تعترض قطاع الصحة في الجزائر و توفير الخدمات الصحية فقد تم رصد مبلغ 619 مليار دج موجه لإنجاز 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة الاختصاصات و1000 قاعة للعلاج و17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

وبخصوص قطاع المياه فقد تم تخصيص أكثر من 2000 مليار دينار قصد إنجاز 35 سدا و25 عملية تحويل للمياه و34 محطة للتصفية وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب وتطهير و حماية بعض المدن من الفيضانات. ويضاف إلى هذا مبلغ 60 مليار دينار ستتم تعبئته في السوق المالية من أجل إستكمال أو إنجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر.

3 - قطاع السكن: وبالنسبة لقطاع السكن فقد تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دينار من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني (02) مسكن (منها 500.000 إيجاري و500.000 ترقوي و300.000 لامتصاص السكن الهش و700.000 سكن ريفي.

وفي مجال الطاقة فقد تم رصد أزيد من 350 مليار دينار لهذا القطاع لاسيما من أجل ربط حوالي مليون (01) بيت بشبكة الغاز الطبيعي و220.000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء.

4 - قطاعات الشبيبة والرياضة و الثقافة و الاتصال : ينتظر من خلال هذا البرنامج إنجاز 80 ملعبا لكرة القدم و750 مركب للرياضة الجوارية و160 قاعة متعددة الرياضات وأكثر من 400 مسبح وأزيد من 3500 فضاء للألعاب و230 بيت ودور للشباب وكذا أكثر من 150 مركز للتسلية العلمية للشباب في قطاع الشباب والرياضة.و إنجاز 40 دارا ومركبا ثقافيا و340 مكتبة و44 مسرحا و12 معهدا موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة وكذا 156 مركز للتسلية العلمية لقطاع الثقافة أما قطاع الاتصال فقد رصد له مبلغ يفوق 106 ملايير دينار من أجل تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها.

خاتمة :

نستخلص مما سبق أن مفهوم التنمية البشرية كما وضعه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، يمكن تلخيصه بأنه عبارة عن «تنمية البشر بواسطة البشر ومن أجل البشر»، و أنه عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها. وكما ورد في التقرير الدولي لعام 1993 تركز التنمية بالمفهوم الحديث على تنمية الموارد البشرية للرجال والنساء، وعلى البعد التشاركي للتنمية، و على ضرورة الخروج بتوصيات عملية لتحسين مسيرة التنمية عملا بمبدأ التنمية «من أجل البشر». وهكذا يمكن القول أن للتنمية البشرية بعدين، أولهما يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية، الروحية ...الخ.

أما الثاني فهو أن التنمية البشرية عملية تتصل بإستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس.

وبتطرقنا لواقع التنمية البشرية في الجزائر في مرحلة ثانية من الدراسة ، وجدنا أن الإنجازات التي شهدتها التنمية البشرية في الجزائر و التي جاءت ضمن تقرير التنمية البشرية 2010 ، و إن تعكس تحسنا ملحوظا في مستويات المعيشة ونسبة التمدرس وفي مجال الصحة ، تبقى في نظرنا نجاحات لا ترقى إلى مستويات التقدم التي يتطلع إليه الفرد الجزائري من جهة ، و تقرير التنمية البشرية لعام 1990بصفة عامة، من جهة أخرى. فسجل الإنجازات التنموية يحتوى على نجاحات قليلة و إخفاقات عديدة.

فثمة نجاحان رئيسيان : أولهما أن دليل التنمية البشرية تحسن مقارنة بالسنوات الماضية مما أدى إلى إنتقال الجزائر من فئة التنمية البشرية المتوسطة إلى فئة التنمية المرتفعة. ويتمثل النجاح الثاني في أن الحرمان البشري قد إنخفض بشكل كبير حيث تشير مؤشرات التنمية البشرية أنه تم تحقيق تحسن كبير. ويعكس هذا التحسن جهود التنمية التي بذلت في العقد الأخير، لاسيما فيما يخص أهداف الصحة و التعليم.

ولكن هناك أيضا إخفاقات تنموية، فرغم الجهود المبذولة لتحسين ظروف لحياة مازال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفا. كما أوضحت الدراسة أن الفترة 2010-2014 تمثل الموعد المحدد لتحقيق أهداف التنمية البشرية للخمس سنوات المقبلة التي جاءت ضمن برنامج التنمية الذي إتخذته الجزائر لإتمام مسار التنمية كونه يركز على محور التنمية البشرية ويجعله أساس البرنامج بدليل حجم الاستثمارات التي حظي بها. فالجزائر تملك اليوم ما يلزم من الموارد المالية والبشرية لإحراز تقدم في مسار التنمية البشرية.

لكن نتوقع أن يواجه إنجاز الأهداف ببعض العراقيل والعقبات التي طالما عرفتها البرامج السابقة، إذا إستمرت نفس الممارسات أثناء التطبيق. فهل سيتمكن البرنامج من إذلال العقبات والتحسين من مؤشرات التنمية البشرية؟ في ظل طبيعة وخاصية البرنامج الذي لايعدو كونه قائمةً من المشاريع تمّ إعدادها من طرف وزارات مختلفة، كلّ حسب ميدانه، ثم تمّ تجميعها وإضافة بعضها إلى البعض الآخر لتصبح برنامجا. ذلك أن الطابع القطاعي يطغى على حساب المنظور الشمولي. فقراءة البرنامج توحي على أنه يركّز على تكثيف البنى والهياكل كأعداد المدارس، والمستشفيات، ومناصب التوظيف، والمساكن، من دون الحديث عن سياسات وأهداف نوعية في مجالات التعليم والصحة، والتشغيل والسكن. وهي بالمناسبة ميادين تحتاج إلى معالجة كيفية عميقة، لا إلى إضافات كمية. لذا نرى من الضروري أن يرافق تطبيق البرنامج سياسات تركز على :

- على المعرفة و نوعية التعليم وظاهرة التسرب لأن سياسات التعليم الجيدة هي الركيزة الأساسية في تنمية الموارد البشرية، و التي تهدف إلى إمداد الأفراد بالأساس العريض أو المفاتيح التي ينطلقون منها كل حسب تخصصه إلى مجالات العمل المختلفة.

- نوعية الخدمات الصحية و الوقائية .
- المحور الاحصائي الذي يقدم كافة الأدلة والمؤشرات الاحصائية المقترحة من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة - الظواهر السكانية : الولادة والوفاة والزواج و الطلاق والعمالة .
- محور العمل بكافة أبعاده .

الملاحق

الدولة	مؤشر التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة (السنوات)	متوسط الالتحاق بالتعليم (السنوات)	معدل التعليم المتوقع (السنوات)	نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي معدل بالقدرة الشرائية (2008)
قطر	0,803	76,0	7,3	12,7	79,426
البحرين	0,801	76,0	9,4	14,3	26,664
الكويت	0,771	77,9	6,1	12,5	55,719
ليبيا	0,775	74,5	7,3	16,5	17,068
السعودية	0,752	73,3	7,8	13,5	24,725
تونس	0,683	74,3	6,5	14,5	7,979
الأردن	0,681	73,1	8,6	13,1	5,956
الجزائر	0,677	72,9	7,2	12,8	8,320
مصر	0,620	70,5	6,5	11,0	5,889
سوريا	0,589	74,6	4,9	10,5	4,760
المغرب	0,567	71,8	4,4	10,5	4,628
اليمن	0,439	63,9	2,5	8,6	2,387
موريتانيا	0,433	57,3	3,7	8,1	2,118
السودان	0,379	58,9	2,9	4,4	2,051

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات تقرير التنميةالبشرية 2010 : من الموقع الالكتروني
http: //hdr.undp.org/en statistics/hdi

الملحق رقم 2: توزيح حجم الاستثمارات على القطاعات

القطاعات	مبلغ المخصصات المالية (الوحدة: مليار دج)	النسبة المؤية (%)
التربية الوطنية	852	8.41
التعليم العالي	852	8.57
التكوين والتعليم المهنيين	178	1.75
الصحة	619	6.11
السكن	3700	36.55
الطاقة	350	3.45
المياه	2000	19.75
التضامن	40	0.39
الشباب والرياضة	1130	11.16
المجاهدين	19	0.18
الشؤون الدينية	120	1.85
الثقافة	140	1.38
الإتصال	106	1.04
المجموع	10122	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات برنامج التنمية 2010-2014 : من الموقع الالكتروني
http: //139.194.78.233/photos/gov/ProAr.pdf

الهوامش و المراجع :

سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة و التنمية المستدامة في الوطن العربي ، الطبعة الاولى ، دار دجلة ، العراق، 2008، ص61.

Human Development Report1990 , New York,UNDP ,1990,p10.2-

3 - س.عساف و اخرين ، قضايا عربية معاصرة ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، 2001، ص102 .

Human Development Report1990, New York, UNDP ,1990,p104-

5 - تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ، نيويورك ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، 1993، ص3.

Human Development Report1994 , New York,UNDP ,1994,p4 . 6 و-7

8 - سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الاولى، دار دجلة ، العراق، 2008، ص69.

9 - عبد الله عطوي ، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص 26.

10 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002/2003 ، ص 62.

11- http://hdr.undp.org/en media/HDR-2010.

12 - سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص81.

13-http://www.raj3elsada.com/vb/showthread.php?p=60823

14- http://www.djazairess.com/aps/93927

15-http://www.lord-jo.com/vb/showthread.php?t=139696

16- http://www.eshamel.net/vb/showthread.php?t=24558

17- http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=907342141201011072108 49

18-http://www.mondialisation.ca/index php?context=va&aid=21987

19- : عبد المجيد بوزيدي، التنمية البشرية في الجزائر، 2007/04/04 ، من الموقع الالكتروني

www.ech-chorouk.com

20- http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2010/chapters/ar/20

21 - عبد المجيد بوزيدي، التنمية البشرية في الجزائر، مرجع سابق.

22- http: //139.194.78.233/photos/gov/ProAr.pdf